

تعويضات تأمينات المرض والتعطل وإصابات العمل

الفصل الحادى عشر : تعويضات تأمين المرض

المبحث الأول: العلاج والرعاية الطبية

المبحث الثانى: تعويض العجز المؤقت

المبحث الثالث: نفقات الإنتقال من وإلى جهات العلاج

الفصل الثانى عشر: تعويضات تأمين البطالة

الفصل الثالث عشر: تعويضات تأمين إصابات العمل

المبحث الأول:أمراض المهنة وإصابات الإجهاد والإرهاق

المبحث الثانى: تعويض العجز المؤقت عن العمل

المبحث الثالث: تقدير نسب العجز الجزئى الإصابى

المبحث الرابع: معاشات وتعويضات العجز الدائم والوفاه

الفصل الحادى عشر

تعويضات تأمين المرض

المبحث الأول: العلاج والرعاية الطبية
المبحث الثانى: تعويض العجز المؤقت
المبحث الثالث: نفقات الإنتقال من وإلى جهات العلاج

المبحث الأول العلاج والرعاية الطبية

يقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتي :

- ١- الخدمات الطبية التي يؤديها الممارس العام.
- ٢- الخدمات الطبية على مستوى الإخصائيين بما في ذلك أخصائي الأسنان.
- ٣- الرعاية الطبية المنزلية عند الإقتضاء.
- ٤- العلاج والإقامة بالمستشفى أو المصح أو المركز المتخصص.
- ٥- العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسب ما يلزم.
- ٦- الفحص بالأشعة والبحوث المعملية (المخبرية) اللازمة وغيرها من الفحوص الطبية وما في حكمها.
- ٧- صرف الأدوية اللازمة في جميع الحالات المشار إليها فيما تقدم.
- ٨- توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير الصحة بالإتفاق مع وزير التأمينات.

هذا وقد إمتدت أحكام العلاج والرعاية الطبية إلى الأراامل وذوى المعاشات على النحو التالى:

أولاً: قواعد إنتفاع الأرملة بحق العلاج والرعاية الطبية:

تقرر إنتفاع الأرملة بحق العلاج والرعاية الطبية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ١٩٨١.

وفى ٨١/١/٢٦ صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بقواعد إنتفاع الأرملة بالعلاج والرعاية الطبية على النحو التالى:

(أ) يجوز لأرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش المستحق معاشاً وفقاً لأحكام قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طلب الإنتفاع

بنظام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها بهذا القانون إذا ما توافرت بشأنها الشروط الآتية:

١- أن تكون مستحقة لمعاش وفقا لأحكام القانون المشار اليه سواء ربط لها المعاش عن زوجها أو عن والدها أو أخيها أو ابنها لكون المعاش المستحق عن أيهما أكبر من معاش الزوج أو جمعت بين المعاش المستحق لها عن الزوج وعن غيره.

٢- ألا تكون من المؤمن عليهن أو صاحبة معاش عن نفسها وفقا لأحكام القانون المشار اليه.

ويقف إنتفاع الأرملة بأحكام هذا النظام في الحالتين الآتيتين :

١- إذا إنتهت بعمل يخضعها لأحكام قانون التأمين الإجتماعى المشار اليه.

٢- إذا تزوجت وذلك طوال مدة الزواج.

ولا يجوز للأرملة العدول عن طلب الإنتفاع المشار اليه لأى سبب من الأسباب.

(ب) تؤدى الأرملة مقابل إنتفاعها بنظام العلاج والرعاية الطبية المشار اليه إشتراك شهرى بواقع ٢% من المعاش المستحق لها. وفى حالة إستحقاقها لمعاشين أو أكثر فتلتزم بالنسبة المشار اليها عن كل معاش سواء كان المعاش الآخر مستحقا وفقا لأحكام قانون التأمين الإجتماعى المشار اليه أم وفقا لغيره من قوانين التأمين الإجتماعى أو التأمين والمعاشات.

(ج) تلتزم الأرملة بتسليم بطاقة العلاج إلى فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى فى حالة زواجها أو التحاقها بعمل يدخل فى مجال تطبيق قانون التأمين الإجتماعى المشار اليه.

ثانيا: جواز إنتفاع صاحب المعاش بأحكام العلاج والرعاية الطبية بتقديم طلب إستحقاق المعاش

أجاز القانون إنتفاع أصحاب المعاشات بأحكام العلاج والرعاية الطبية بشرط إبداء رغبتهم فى ذلك عند تقديمهم بطلب صرف المعاش وذلك وفقا لقوانين حددت كل منها فترة لتقديم الطلبات.

وقد أصدر وزير التأمينات قرارا بإجراءات طلب الإنتفاع على النحو التالي (القرار ٧٢ لسنة ١٩٨٥):

١- يتقدم صاحب المعاش بطلب الإنتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية فى تاريخ تقديم طلب صرف المعاش .
ويقدم الطلب على النموذج رقم ت ص (١٠١ ب) المرفق من أصل وصورة ويرفق به عدد ٢ صورة فوتوغرافية لصاحب المعاش مقاس (٤×٣).

٢- يقدم الطلب إلى جهة العمل مع طلب صرف المعاش إن كان صاحب المعاش من العاملين المدنيين بإحدى وحدات الجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو بإحدى وحدات القطاع العام، ويقدم إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية المختص بالنسبة للمؤمن عليه من العاملين بالقطاع الخاص.

٣- تقوم الجهة التى قدم إليها الطلب المشار اليه بحفظ صورته بملف المعاش كما تتولى تسليم أصول الطلبات ومرفقاتها أسبوعيا بمعرفة مندوب عنها إلى فرع للهيئة العامة للتأمين الصحى المختص إذا كان يقع فى المدينة الموجودة فيها الجهة التى قدم إليها الطلب وترسل بالبريد المسجل بعلم الوصول إلى ذلك الفرع إذا كان يقع فى مدينة أخرى.

٤- يقوم فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى المختص فور إستلام أصول الطلبات ومرفقاتها بإعداد بطاقة العلاج لصاحب المعاش ويسلم بطاقة العلاج ومعها أصل وصورة من النموذج رقم ت ص (١٠١ ج) المرافق إلى مندوب الجهة المشار إليها فى المادة (٣) أو ترسل إليها بالبريد المسجل بعلم الوصول حسب الحال.

٥- تقوم الجهة المرسل إليها بطاقة العلاج بتسليمها إلى صاحب المعاش، مع توقيعه بالإستلام على أصل النموذج ت ص (١٠١ ج) ويرفق أصل وصورة هذا النموذج بملف المعاش مع مراعاة التأشير على نموذج تقدير المعاش بإستحقاق إشتراك العلاج والرعاية الطبية بنسبة (١%) من إجمالى المعاش والإضافات والزيادات.

٦- يقوم مكتب التأمينات الإجتماعية المختص أو منطقة التأمين والمعاشات المختصة بحسب الحال بعد الإنتهاء من مراجعة ملف المعاش باستيفاء باقى بيانات النموذج ت ص (١٠١ ج) الأصل والصورة - ويحتفظ بالصورة بالملف ويرسل الأصل بعد إعماده إلى فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى المختص ويرفق شيك بقيمة الإشتراك المستحق عن الفترة إعتبارا من تاريخ بدء إستحقاق المعاش حتى بداية الصرف الدورى للمعاش من الهيئة المختصة.

هذا وقد أتحت الفرصة لأصحاب المعاشات للتقدم بطلباتهم بالقوانين ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بالنسبة لأصحاب المعاشات الذين نشأ إستحقاقهم فى المعاش إعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ وحتى أغسطس ١٩٨٥ ثم بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بالنسبة لمن إنتهت خدمتهم قبل ١/٧/١٩٨٧ على أن يقدم الطلب قبل ٣١/١٢/١٩٨٧.

ثالثا: لا يحول إنتهاء خدمة المصاب لأى سبب دون إستمرار علاجه من إصابته، وإذا إنتهت أو أنهيت مدة إعارة أو إنتداب المؤمن عليه المعار أو المنتدب خارج البلاد وكان لا يزال فى حاجة إلى علاج، فعلى صاحب العمل أن يحيله إلى جهة العلاج المحددة له لإستكمال علاجه.

المبحث الثاني تعويض العجز المؤقت

إذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عملة تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدي له خلال فترة مرضه تعويضا يعادل ٧٥% من أجره اليومي المسدد عنه الإشتراكات لمدة تسعين يوما وتزاد بعدها إلى ما يعادل ٨٥% من الأجر المذكور. ويشترط لأيقبل التعويض في جميع الأحوال عن* الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر^(١) (مادة ٧٨).

ويستمر صرف التعويض طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لا تجاوز مدة ١٨٠ يوما في السنة الميلادية الواحدة.

وإستثناء من الأحكام المتقدمة يمنح المريض بالدرن أو بالجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته إستقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا.

وتحدد الأمراض المزمنة المشار إليها في الفقرة السابقة بقرار من وزير الصحة بالإتفاق مع وزير القوى العاملة^(٣١).

(١) لا يسرى الحد الأدنى للتعويض على تعويض الأجر المتغير (م ٩/١٢ من القانون ٤٧ لسنة ٨٤).

(٢) الأمراض المزمنة والمستعصية التي تعتبر في حكم العجز الكامل: راجع في هذا قرار وزير التأمينات رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٠.

(٣) الأمراض المزمنة التي يمنح عنها المريض إجازة إستثنائية بأجر كامل أو يمنح عنها تعويضا يعادل أجره كاملا:

صدر في هذا قرار وزير الصحة رقم ٢٥٩ لسنة ٩٥ الصادر في ٩٥/٦/٢٤ (حل محل ٦٩٥ لسنة ٨٤ المعمول به إعتبارا من ٨٤/١١/١٧ والذي كان قد حل محل القرار ٦٣ لسنة ٧٦) وقد نص على الآتي:

- ١- يشترط الحالة المرضية التي يمنح العامل بسببها أجرا كاملا طبقا للمادة السابقة ما يأتي:
 - أ - أن يكون المرض من بين الأمراض المزمنة الواردة بالجدول المرفق.
 - ب - أن يكون مانعا من تأديته العمل.
 - ج - أن تكون الحالة قابلة للتحسن أو الشفاء.
- ٢- يستمر منح تعويض الأجر الكامل إلأن يشفى المريض أو تستقر حالته إستقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو تبين عجزه عجزا كاملا، وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل في إجازة مرضية بأجر كامل حسب بلوغ السن المقررة قانونا بترك الخدمة إذا كان من العاملين المدنيين بالدولة.=

ويجوز للجهة الملتزمة بتعويض الأجر أن تقرر وقف صرفه عن

٣- تتولى اللجان التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي والمجالس الطبية التابعة لوزارة الصحة وأية لجان طبية عامة تتبع جهات رسمية كل في حدود اختصاصه الكشف على العاملين الخاضعين لأحكام القانونين المشار إليهما لتقرير ما إذا كان المرض مزمنًا من عدمه.

٤- يتم تحديد الأمراض المزمنة التي يمنح عنها المريض أجازة إستثنائية بأجر كامل أو يمنح عنها تعويضًا يعادل أجره كاملاً وذلك بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة لها وفقاً للجدول التالي:

- ١- الأورام الخبيثة ومضاعفاتها بأى جزء من أجزاء الجسم إذا ثبت تشخيصها بصفة قاطعة.
- ٢- الأمراض العقلية بعد ثبوتها.
- ٣- الجزام النشط أو مضاعفاته.
- ٤- أمراض الدم الخبيثة أو المزمنة:
مثل مرض تزايد كرات الدم الحمراء - اللوكيميا بجميع أنواعها - الأنيميا الخبيثة إذا كانت مصحوبة بمضاعفات - الأنيميا المزمنة إذا قلت نسبة الهيموجلوبين على ٥٠% (خمس في المائة) - الهيموفيليا - نقص صفائح الدم عن أربعين الفا في المليتر المكعب.
- ٥- أمراض الجهاز الدوري:
- الإرتفاع الشديد فى ضغط الدم السيستولى إبتداءً من ٢٠٠ ملليمتر زئبق أو ضغط الدم الدياستولى إبتداءً من ١٢٠ ملليمتر زئبق أو ضغط الدم مصحوبا بمضاعفات شديده مثل تضخم وإجهاد عضلة القلب.
- ليورزم جدار الأورطى.
- هبوط القلب إلى أن يصبح متكافئا.
- المضاعفات الناشئة عن قصور الدورة التاجية التى توضحها رسامات القلب أو الأبحاث الأخرى أو تلك الناشئة عن جلطة القلب وهى: التذبذب الأذيني أو البطينى - ليورزم البطين - انسداد الضفيرة اليسرى أو الرئيسية المصحوب بهبوط فى القلب.
- أمراض القلب الخلفية والمزمنة المصحوبة بمضاعفات شديدة مثل عدم تكافؤ القلب أو التذبذب الأذيني أو البطينى إلى أن يصبح القلب تكافئا.
- المضاعفات الناشئة عن أمراض القلب الخلفية والمزمنة.
- التهاب وانداد الأوعية الدموية لأسباب مختلفة ومضاعفاتها مثل (مرض رينولدز ومرض برجوز)
- التهاب وإرتشاح بالغشاء التامورى للقلب أو التهاب الغشاء المبطن للقلب أو التهاب عضلة القلب إلى أن تستقر الحالة.
- ٦- أمراض الجهاز التنفسى:
- الدرن الرئوى النشط.
- الساركويدوزس.
- السليكوزس - الإزبستوزس - الجاسوزس.
- الإنسكاب اللبورى بجميع أنواعه.
- الخراج الرئوى.
- تمدد الشعب الهوائية المتقدم المصحوب بالتهاب صديدي أو تكهفات صدرية
- الإمفزيما واسعة الإنتشار التتشمّل الرئتين المصحوبة بهبوط فى وظائف التنفس التى تؤدى إلى هبوط فى القلب.
- ٧- أمراض الجهاز الهضمى:
- المضاعفات الناشئة عن تمدد الأوردة بالمرئى.
- الإستسقاء بالبطن بأنواعه.
- البرقان بأنواعه إذا كانت نسبة البيليروبين بالسيروم ٢مليجم فالمانه فأكثر.
- الإلتهاب البريتونى لأسباب مختلفة.
- الإلتهاب المزمن بالبנקرياس.
- الإلتهاب الكبدى المزمن النشط مع دلائل الفيروس "ب" أو "س" المصحوب بتدهور فى وظائف الكبد(ثلاثة أمثال الحد الأقصى للمستوى الطبيعى).
- الإلتهاب الكبدى الوبائى فيروس (س) إذا كانت وظائف الكبد ثلاثة أمثال الحد الأقصى للمستوى الطبيعى. =

المدة التي يخالف فيها المؤمن عليه تعليمات العلاج.

= ٨- أمراض الجهاز العصبي:

- الشلل العضوي بالأطراف.
 - الشلل الرعاش - التليف المنتشر .. الكوريا.
 - تكهف النخاع الشوكي.
 - أورام المخ.
 - مرض ضمور العضلات المطرد أو ضمور العضلات الذاتي أو الكلال العضلي الخطير .
 - ضمور خلايا المخ المصحوب بتغيرات عصبية شديدة.
 - الخزل الشديد الرباعي أو النصفى المصحوب بضمور فى العضلات والذي يمنع من تأديه الوظيفية للعضو.
- ٩- أمراض الجهاز البولى والتناسلى:**
- هبوط كفاءة الكلبيين المزمن أقل من ٥٠% (خمسين فى المائة) عن الطبيعى أو كرياتنين السيروم أكثر من ٣ ملليجرام.
 - النزيف الرحمى الشديد المزمن المصحوب بانيميا ثانوية مستمرة لا تتحسن بالعلاج إذا قلت نسبة الهيموجلوبين عن ٥٠%.
 - النزيف البولى الشديد المصحوب بانيميا ثانوية مستمرة لا تتحسن بالعلاج إذا قلت نسبة الهيموجلوبين عن ٥٠%.

١٠- أمراض الغدد الصماء والتمثيل الغذائى والجهاز اللمفاوى:

- التسمم الدرقي.
- هبوط نشاط الغدة الدرقية الشديد.
- مرض أديسون.
- مرض هودجكين.
- مضاعفات البول السكرى مثل ظهورالأسيتون فالبول أو التغيرات السكرية بالشبكية أو قرح سكرية أو غرغرينا.

- مرض فقد المناعة (الايدز) المصحوب بأعراض نشطة عند ثبوت تشخيصه من معامل وزارة الصحة.

١١ - أمراض الجهاز الحركى:

- تيبس مفاصل العمود الفقرى المصحوب بتغيرات عصبية شديدة .
- الإنزلاق الغضروفى المصحوب بشلل.
- مرض الروماتيد النشط.
- نكروز العظام ودرن العظام.

١٢- الأمراض الجلدية المزمنة النشطة مثل:

- الصدفية المنتشرة.
- مرض ذى الفقاعة المزمن النشط الأكرزما المنتشرة.
- مرض الحزاز تاقرموزى المزمن النشط الواسع الإلتشار.
- مرض التقشير الجلدى الإلتهاى المنتشر.

١٣- أمراض النسيج الضام مثل:

- مرض القناع الأحمر المنتشر.
- الإسكبروديميا المنتشرة النشطة.
- الإلتهاب الجلدى العضلى (درمايوسابتس) المنتشر النشط.
- مرض بهجت "إذا قلت قوة الإبصار عن ٣٦/٦ بالعينين معا".

١٤- أمراض العيون:

- الإلتهايات أو القرحة المزمنة بالقرينة.
- الإلتهاب القرحة أو الهدبى أو المشيمى المزمن.
- الكتاركتا إذا قلت قوة الإبصار عن ٦٠/٦ بالعينين معا.
- الإنفصال الشبكي.
- الأغلوкома.
- الإلتهايات الشبكية والإرتشاحات والأنزفة الداخلية إذا قلت قوة الإبصار عن ٣٦/٦ بالعينين معا.
- الإلتهايات والإنسداد بالاوعية الدموية بالعين.
- التهاب أو تورم العصب البصرى.
- الضمور الشبكي التلونى المصحوب بشحوب بالعصب البصرى إذا قلت قوة الإبصار عن ٣٦/٦ بالعينين معا.
- جراحة الجسم الزجاجى.

وعلى وحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع تنفيذ هذا النص دون حاجة إلى صدور قرار وزير الصحة المشار إليه فى المادة ٧٣ (١).

وتستحق المؤمن عليها فى حالة الحمل والوضع تعويضاً عن الأجر يعادل ٧٥% من الأجر المشار إليه فى الفقرة الأولى من المادة (٧٨) تؤديه الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر وذلك عن مدة إجازة الحمل والوضع المنصوص عليها بقانون العمل أو بأنظمة العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام بحسب الأحوال بشرط ألا تقل مدة إشتراكها فى التأمين عن عشرة أشهر. (مادة ٧٩)

وبناء على فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة بجلستها المنعقدة فى ١١/٢/١٩٨٨/١ والتي إنتهت إلى إستحقاق العامل المريض بمرض مزمن تعويض أجر يعادل أجره كاملاً (الأساسى والمتغير) وفقاً للمادة ٧٨ من قانون التأمين الإجتماعى وذلك أثناء إجازته الإستثنائية إلى أن يثبت عجزه التام.

= ١٥- ويعتبر فى حكم الأمراض المزمنة الحالات الآتية:

- الإصابات الشديدة وهى التى تستلزم وقت طويل فى العلاج مثل كسر عظام الحوض أو الفخذ أو الكسور المضاعفة أو تكون هذه الإصابات مصحوبة بمضاعفات تستلزم وقت طويل للعلاج أو تستدعى علاجها أكثر من ٣ شهور.
- العمليات الجراحية الكبرى أو العمليات التى تتطلب علاجاً طويلاً أو التى نتج عنها مضاعفات تمنع من تادية العمل مثل تحشر الأوعية الدموية أو التقيح أو الإنتهاب اليربوتوى.
- الحميات الشديدة المصحوبة بإرتفاع مستمر للحرارة أو بمضاعفات تستدعى علاجها أكثر من ٣ شهور مثل التيفود وحمى البحر الأبيض المتوسط والحمى المخية.
- المخالطون لمريض بأحد الأمراض المعدية مما ترى السلطة الصحية المختصة منعهم من مزاوله أعمالهم حرصاً على الصحة العامة وللمدة التى تراها.

(١) فقرة مضافة إعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ (٦م) وفى بيان سبب الإضافة جاء بالمذكرة الإيضاحية: يقرر نص المادة ٧٨ للمؤمن عليه الحق فى تعويض أجر عن المدد التى يتخلف فيها عن العمل مرضه وقد إشتراط لهذا الحق أن يكون المؤمن عليه منتفعا بتأمين المرض، ولما كان الإنتفاع بهذا التأمين يرتبط بصدور قرار من وزير الصحة فقد أدى هذا الشرط إلى عدم إفادة المؤمن عليهم العاملين بجهات لم يصدر بشأنها قرار وزير الصحة بهذا الحق وبالتالي تخفيض أجر إشتراكهم فى النظام وخاصة الأجر المتغير الذى يرتبط إستحقاقه بممارسة العمل. وعلاجاً للأمر أضاف المشرع لنص هذه المادة حكماً من مقتضاه عدم الإرتباط للإنتفاع بالحق المقرر بها بصدور قرار وزير الصحة.

يراعى مايلي: (١)

١- يستحق المؤمن عليه المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة المحددة بقرار من وزير الصحة تعويضا يعادل كامل أجر اشتراكه الأساسى والمتغير وذلك إعتبارا من:
(أ) تاريخ صدور قرار وزير الصحة بإنتفاع الجهة التى يعمل بها المؤمن عليه بتأمين المرض إذا كانت من القطاع الخاص.
(ب) تاريخ صدور قرار الصحة بإنتفاع الجهة التى يعمل بها المؤمن عليه بتأمين المرض أو من أول يوليو ١٩٨٧ أيهما أسبق إذا كانت الجهة من وحدات الجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام.

٢- يتحدد أجر الإشتراك المتغير الذى يحسب على أساسه تعويض الأجر بما كان يستحقه المؤمن عليه من هذا الأجر بإفتراض مباشرته لعمله وإذا كانت بعض عناصر هذا الأجر يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو مستوى أداء المؤمن عليه فيتحدد حساب هذه العناصر بمتوسط ما إستحق عنه إشتراكات خلال سنة الإشتراك عن هذا الأجر السابق على الإجازة المرضية أو مدة إشتراكه عن هذا الأجر إن قلت عن ذلك.

٣- يتحدد تعويض الأجر عن جزء الشهر بقسمة تعويض الأجر الشهرى المحسوب وفقا لما تقدم على ثلاثين يوما مضروبا فى عدد الأيام المستحق عنها التعويض.

٤- يصرف تعويض أجر للمؤمن عليه طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته إستقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا أو بلوغه سن التقاعد أيهما أسبق.

٥- يصرف تعويض الأجر فى المواعيد المحددة لصرف الأجور للمؤمن عليه المريض شخصا وإذا تعذر على المؤمن عليه الإنتقال لصرف تعويض الأجر جاز له أن يوكل شخصا غيره فى صرفه بموجب توكيل مصدق عليه إداريا، كما يجوز أن ينتقل إليه مندوب الصرف لتسليمه هذا التعويض.

(١) منشور وزارى عام رقم ٦ لسنة ١٩٨٨.

٦- تلتزم الجهة التي يعمل بها المؤمن عليه بصرف تعويض الأجر إذا كان من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو القطاع الخاص المرخص له بصرف تعويض الأجر.

٧- يجوز للجهة الملتزم بصرف تعويض الأجر أن تقرر وقف صرفه عن المدة التي يتخلف فيها المؤمن عليه عن إتباع تعليمات العلاج.

٨- يستمر صاحب العمل خلال فترة إستحقاق المؤمن عليه تعويض الأجر في أداء إشتراكات التأمين الإجتماعي حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه - والأقساط المستحقة على المؤمن عليه في المواعيد المحددة.

٩- يلتزم صاحب العمل بأداء المبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادتين ١٢٩، ١٣٠ إذا تأخر في أداء الإشتراكات والأقساط في المواعيد المحددة.

١٠- يعفى تعويض الأجر من جميع الضرائب والرسوم.

١١- يعتبر تعويض الأجر من الأجور التي تدخل في تحديد متوسط حساب الحقوق التأمينية وذلك إذا وقعت المدة المستحق عنها التعويض خلال فترة حساب المتوسط.

المبحث الثالث نفقات الإنتقال من وإلى جهات العلاج

وفقا للمادة ٨٠ من قانون التأمين الإجتماعي للعاملين والصادر في مجال تنفيذها قرار وزير التأمينات رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ نبين فيما يلي قواعد تحديد مصاريف الإنتقال بالنسبة للمؤمن عليه المريض (أو المصاب):

(أ) تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بمصاريف إنتقال المصاب من محل الإقامة إلى مكان العلاج والعكس وفقا للقواعد الآتية:
١- يستحق المريض (أو المصاب) مصاريف الإنتقال بالوسائل الخاصة من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس داخل أو خارج البلد الذي يقيم به إذا قرر الطبيب المعالج على بطاقة التردد للعلاج أو في الإخطار بإنهاء العلاج أن حالته لا تسمح باستعمال وسائل الإنتقال العامة.

٢- يستحق المريض (أو المصاب) مصاريف الإنتقال بالوسائل العامة بفئة الدرجة الثانية من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس إذا لم يقرر الطبيب المعالج إن حالته تتطلب إستعمال وسيلة إنتقال خاصة وكان مكان العلاج يقع خارج البلد الذي يقيم فيه المصاب أما إذا كان يقع داخله فلا يستحق مصاريف إنتقال.

(ب) يتبع في شأن إجراءات صرف مصاريف الإنتقال ذات الأحكام الخاصة بصرف تعويض الأجر.

(ج) إذا كان مكان العلاج يقع خارج البلد الذي يقيم به المريض (أو المصاب) وكانت حالته تستدعي التردد عليه دون العلاج الداخلي فإنه يحق له وفقا لما تقررره جهة العلاج أن يصرف نفقات إقامة وفقا لفئات بدل السفر للعاملين بالحكومة وعلى أساس أجر إشتراكه بدلا من مصاريف الإنتقال طبقا لأحكام البند (أ) وذلك وفقا لما يلي :
١- تصرف اليه مصاريف الإنتقال بالدرجة الثانية للذهاب إلى مكان العلاج والعودة منه بعد إنتهاء العلاج.

٢- يصرف اليه نفقات الإقامة المشار إليها عن الليالي التي قضاها في البلد الذي يقع فيه مكان العلاج.

(د) في حالة علاج المريض (أو المصاب) خارج الجمهورية وفقاً للقواعد المقررة يكون السفر بالطائرة بالدرجة السياحية وتكون نفقات الإقامة خارج دور العلاج في حدود ما تقرره لائحة بدل السفر الحكومية وفقاً لفئات أجر الإشتراك بالنسبة للمريض (أو المصاب).

(هـ) في حالة وفاة المريض (أو المصاب) تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بنفقات نقل جثته من مكان العلاج إلى محل إقامته. كما تلتزم بصرف مبلغ خمسين جنيهاً بنفقات تجهيز الجثة والصندوق اللازم لعملية النقل بجميع لوازمه إذا حدثت الوفاة في مكان العلاج الذي يقع خارج البلد الذي فيه محل إقامته، وتلتزم بالنفقات الفعلية بحد أقصى ٣٠٠ جنيهاً في حالة الوفاة خارج الجمهورية. وتؤدي هذه النفقات لمن يصرف اليهم مصاريف الجنازة.

(و) تسرى القواعد المنصوص عليها بالمواد السابقة بالنسبة لإنتقال المريض (أو المصاب) إلى مكان إجراء الفحوص الطبية أو العملية لإعداد وتركيب جهاز التعويض اللازم وكذلك إنتقاله للتأهيل على استعمال الجهاز.

كما تسرى تلك القواعد بالنسبة لإنتقال المصاب إلى جهة العلاج لتقدير درجة العجز المستديم المتخلف عن الإصابه وكذلك إنتقاله لإعادة الفحص الطبي وفقاً لأحكام المادة ٥٨ من قانون التأمين الإجتماعي.

(ز) إذا إنتهت خدمة المصاب لأي سبب قبل إنتهاء علاجه تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بالإستمرار في صرف نفقات الإنتقال المستحقة للمصاب وفقاً لأحكام هذا القرار.

